مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: التجربة المصرية في الإصلاح الاقتصادي في ضوء وصفة صندوق النقد الدولي
اسم الكاتب: د. عابد فضيلة، هدى رجب.
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4156
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 02:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (31) العدد (2)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (31) No. (2) 2009

التجربة المصرية في الإصلاح الاقتصادي في ضوء وصفة صندوق النقد الدولي

الدكتور عابد فضلية*
هدى رجب**

(تاريخ الإيداع 25 / 5 / 2008. قُبِل للنشر في 2009/3/23)

□ الملخّص □

إن تكلفة أية تجربة إصلاح غير مدروسة قد تكون مرتفعة جداً وتبدد الموارد المحدودة للبلدان النامية، لذلك لا بد من الاطلاع على تجارب الإصلاح في البلدان الأخرى للتعرف إلى سلبياتها وإيجابياتها خاصة تلك التجارب التي استطاعت تحقيق درجة معقولة من النجاح، حتى يمكن الاسترشاد بهذه التجارب. وبشكل عام، يمكننا أن نميز نموذجين واضحين للإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية، وهما النموذج الذي فرضه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والنموذج الآخر البديل الذي ينطلق من خصوصية الدولة التي تسعى للإصلاح. فهذه الدراسة تناولت الإصلاح الاقتصادي وفقاً للنموذج الأول، وقد اختيرت التجربة المصرية في الإصلاح كمثال عملي لهذا النموذج لكونها أكثر التجارب الإصلاحية التي اتبعت وصفة الصندوق والبنك الدوليين نجاحاً باعترافهما، وفي إطار ذلك قامت هذه الدراسة بتحليل واقع الاقتصاد المصري قبل وبعد تطبيق الإصلاح الاقتصادي، للتعرف إلى أهم نقاط القوة والضعف في هذا النموذج الإصلاحي أملاً في الاستفادة من إيجابياته وتجنب سلبياته عند تطبيق الإصلاح في اقتصادنا الوطني.

الكلمات المفتاحية: التجربة المصرية الإصلاحية– صندوق النقد الدولي– البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

.

* أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– دمشق– سورية.
** طالبة دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– دمشق– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (31) العدد (2)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (31) No. (2) 2009

Analysis of The Egyptian Experience of Economic Reform According to The International Monetary Fund Recommendation:

Dr. Abed Faddleyeh*
Huda Rajab**

(Received 25 / 5 / 2008. Accepted 23/3/2009)

□ ABSTRACT □

The price of any reform may cost a lot and it surely leads to the wastage of the limited resource in the developing countries; so this analysis is very important as a guarantee of success. We have two types about the economic reform in developing countries, the first one imposed by International Monetary Fund and International bank, and the other is the alternative according to specialty of each state.

The Egyptian experience has been chosen as practical successful type as the estimation of International Bank and the International Fund before and after the Egyptian economic reform in order to make use of its advantages and keep away from its disadvantages when the application of this reform in our national economy.

Key words: The Egyptian economic reform, International Monetary Fund(I.M.F), International Bank for Reconstruction and Development(I.B.R.D).

*Associate Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.
** Postgraduate Student, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.

مقدمة:

يحتل مفهوم الإصلاح الاقتصادي أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية الحديثة حتى يمكن القول أنه أصبح يشغل الحيز الأكبر من اهتمام الباحثين والاقتصاديين في جميع أنحاء العالم. ومن المعروف أن الإصلاح الاقتصادي أصبح مطلباً ملحاً لجميع الدول بالرغم من التباين الكبير في المبررات والأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها من خلال الإصلاح الاقتصادي.

فهنالك الدول النامية المثقلة بالديون والتي تسعى نحو الإصلاح خلاصاً من ديونها، والدول المصدرة للبترول التي تسعى للإصلاح الاقتصادي لمحاولة بناء اقتصاد ما بعد النفط فيها، بالإضافة إلى الدول الاشتراكية سابقاً التي تسعى للتحول إلى اقتصاد السوق بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها الاقتصادية، وكذلك الدول المتقدمة التي تسعى للإصلاح الاقتصادي لتحسين معدلات النمو وتخفيض معدلات البطالة ورفع مستوى الأداء الاقتصادي فيها.

إن تعدد الدول التي تسعى نحو الإصلاح واختلاف ظروف هذه الدول والأهداف التي تسعى لتحقيقها من وراء الإصلاح الاقتصادي أدى إلى اختلاف مضمون ومحتوى الإصلاح الاقتصادي، ولكن بشكل عام يبقى الهدف النهائي لأي إصلاح اقتصادي هو رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطنين (وما يرتبط بذلك من خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى الخدمات العامة لتقليل نسبة الفقر في المجتمع).

تتعدد التعريفات التي تتناول موضوع الإصلاح، بتعدد وتباين المبررات والأهداف التي نسعى لتحقيقها من خلال الإصلاح الاقتصادي ولكن بشكل عام يمكن تعريف الإصلاح بأنه: "إجراء تغييرات جوهرية في هيكل النظام الاقتصادي القائم. بحيث تؤدي السياسات المتبعة للانتقال التدريجي إلى نظام اقتصادي آخر يحقق الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية، ويساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية التي يسعى إليها كل نظام اقتصادي"[1]

وبشكل عام يمكننا أن نميز نموذجين واضحين للإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية وهما النموذج الذي فرضه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والنموذج الآخر البديل الذي ينطلق من خصوصية الدولة التي تسعى للإصلاح.

أهمية البحث وأهدافه:

يستمد هذا البحث أهميته من أنه قائم على دراسة النموذج الإصلاحي وفقاً لتوصيات صندوق النقد والبنك الدوليين، ومن المعلوم أن هناك اتجاهين وموقفين متعاكسان من وصفات الصندوق والبنك الدوليين، فأصحاب الموقف المعارض يرون أن شروط صندوق النقد الدولي ما هي إلا استراتيجية جديدة لتدويل الرأسمالية وإحكام قوانينها، لاسيما بعدما انهزمت الاشتراكية في عقر دارها، حتى لو اختلفت التسميات بين اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر الليبرالي. وبالتالي فإن "ظاهر وصفات صندوق النقد والبنك هو تحقيق التنمية في البلدان النامية وإصلاح هياكلها الاقتصادية، أما باطنها فهو إحكام السيطرة على اقتصاديات هذه البلدان وجعلها تابعة لدول العالم المتقدم".[2]

أما أصحاب الموقف المؤيد لوصفات الصندوق والبنك الدوليين، فهم لا يرون بأن هذه المؤسسات الدولية تساهم في افتعال الأزمة في البلدان النامية أو التسريع بها. وهم يدافعون عن موقفهم هذا بحجة أن الصندوق لم يتدخل في شؤون هذه الدول دون وجود طلبات رسمية من الدولة نفسها، وبالتالي فإن الدولة التي لجأت إليه هي السبب بالأزمة. وإجراءاتها الاقتصادية هي التي أوصلت الاقتصاد للمديونية والتضخم ومن ثم الانهيار كما حدث في الأرجنتين.

وقد هدفنا في هذا البحث إجراء دراسة تحليلية للإصلاح وفقاً للنموذج المقترح من قبل الصندوق، واخترنا التجربة المصرية كنموذج للدراسة لكونها تعتبر النموذج الأكثر نجاحاً للإصلاح وفقاً لتوصيات صندوق النقد والبنك الدوليين باعترافهما، لنصل إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. عرض واقع الاقتصاد المصري بهدف الوقوف عند أهم معالم المشكلة الاقتصادية فيه والتي شكلت المبررات المنطقية للإصلاح.
2. تحليل السياسات الإصلاحية المتبعة لمعرفة أثرها في معدلات النمو الاقتصادي وفي الأداء الاقتصادي بشكل عام، واكتشاف آفاقها المستقبلية.
3. تقييم تجربة الإصلاح وفقاً لتوصيات صندوق النقد والبنك الدوليين بهدف الوقوف عند أهم سلبياتها وإيجابياتها وإمكانية الاستفادة من بعض جوانبها وتلافي سلبياتها بما ينسجم مع واقع اقتصادنا ومتطلبات عملية التنمية فيه.

طريقة البحث ومواده:

يقوم البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة الحالة، وستكون مصر هي حالة الدراسة خلال الفترة منذ منتصف الثمانينات وحتى الوقت الحالي. من خلال سرد وصفي لحالة الاقتصاد المصري قبل الإصلاح ومن ثم تحليل أثر برنامج الإصلاح المتبع على أداء الاقتصاد المصري وصولاً إلى أهم الإيجابيات والسلبيات في تجربة مصر الإصلاحية.

فيما يلي سنقوم أولاً بالبحث في أسباب لجوء البلدان النامية إلى الصندوق والبنك الدوليين، لنقوم بعد ذلك بالتعرف إلى الملامح العامة لوصفات الصندوق والبنك المطبقة في هذه الدول. ثم البحث في تجربة مصر الإصلاحية التي تعتبر من أنجح التجارب الإصلاحية التي اتبعت وصفات الصندوق والبنك باعترافهما.

عرض البحث:

أولاً: أسباب لجوء البلدان النامية إلى الصندوق والبنك الدوليين:

بعد الحرب العالمية الثانية اضطرت البلدان النامية، التي نالت استقلالها، وحاولت تحقيق التنمية، واللحاق بركب الدول المتقدمة، إلى الاقتراض من الدول المتطورة والمؤسسات المالية العالمية للحصول على الأموال الاستثمارية اللازمة لتأمين التكنولوجيا المتقدمة بعد أن عجزت عن تمويل الاستثمارات المطلوبة من مدخراتها المحلية. فمن المعلوم أن انخفاض معدل الادخار في هذه البلدان يعتبر أحد السمات الهامة لظاهرة التخلف الاقتصادي فيها.

وجاءت مجموعة من العوامل الداخلية في هذه البلدان النامية والتي أسهمت في تفاقم حدة مشكلاتها كالانفجار السكاني فيها وضرورة الإنفاق على التسليح وغيرها، بالإضافة إلى عوامل خارجية كارتفاع أسعار النفط بعد عام 1970، وإلغاء التعامل بنظام الذهب وتعويم الدولار وغيرها من الأسباب التي تزيد من تفاقم مشكلة مديونية هذه

الدول، والتي بدأت تتضح في السبعينات لتتخذ مظهر الأزمة في الثمانينات، وقد بدأت بتعليق المكسيك لمدفوعاتها في عام 1982 واستمرت الأزمة قرابة عشر سنوات. مما اضطر هذه البلدان إلى إعادة جدولة ديونها لدى المؤسسات المالية وخاصة الصندوق والبنك الدوليين. ولكن هذا الأمر لم يحل المشكلة بل قام بتأجيلها أو توفير بعض الوقت للبلد المدين حتى يتمكن من ترتيب أوضاعه الداخلية لكي يصبح أكثر قدرة على سداد ديونه مقابل شروط جديدة وتكلفة

إضافية شكلت عبئاً إضافياً على هذه الدول وأدت إلى تضخم المديونية فيها، حيث وصلت نسبتها في عام 1994 إلى حوالي 40 % من الناتج القومي الإجمالي عام 1994. وفيما يتعلق بالدول العربية فقد شكلت ديونها 15 % من ديون العالم الثالث ولكنها أكثر خطورة من ديون الكثير من الدول الأخرى لكونها تشكل أكثر من 80 % من ناتجها القومي الإجمالي السنوي.[3]

وهنا سنحت الفرصة للمؤسسات المالية للتدخل من خلال تأمين السيولة لتلك الدول لتفادي الإفلاس عندما اشترطت عليها القبول ببرنامج للإصلاح الاقتصادي يحدده صندوق النقد والبنك الدوليين، ويستمد هذا البرنامج وصفاته من النظرية الليبرالية الجديدة التي توصي بضرورة الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد وترك الحرية لآلية السوق الكفيلة بتحقيق التوازنات الاقتصادية الضرورية لتحفيز الاستثمار والنمو.

وفي هذا الإطار يجب التنويه إلى أن إعادة الجدولة لا تكون مالية فقط، بل تنعكس تكلفتها أيضاً من خلال ضرورة الخضوع لسياسة اقتصادية ومالية واجتماعية انكماشية تدعى بسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي.

1- الملامح العامة لنموذج الإصلاح وفق توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين:

يرى الصندوق أن المشكلات التي تعاني منها البلدان النامية ناجمة عن أسباب داخلية فيها، وهو يرجع العجز في موازينها التجارية إلى أزمة إفراط في الطلب الكلي، فالطلب يفوق العرض في هذه البلدان ويترافق ذلك بارتفاع كبير في الأسعار وارتفاع في معدلات التضخم.

كما يرجع العجز في مبادلاتها التجارية إلى الإفراط في الإصدار النقدي الذي يرفع أسعار منتجاتها فالكتلة النقدية فيها لا تنسجم مع الكتلة السلعية. بينما يرجع نقص العرض إلى عدم كفاءة الدولة في إدارتها لاقتصادها.

وهذه الأسباب مجتمعة هي التي أدت بنظر صندوق النقد الدولي إلى الركود الاقتصادي في هذه البلدان وإلى ارتفاع حدة مديونيتها. وبذلك يستبعد العوامل الخارجية كمسبب لأي خلل في اقتصاد تلك البلدان.

وانطلاقاً من ذلك فهو يوحي بمجموعة من الحلول على مستوى السياسات الكلية لمواجهة هذه المشكلات، وترتكز هذه الحلول على مجموعة من القواعد الثابتة التي سميت بسياسة التثبيت الاقتصادي وهذه السياسة نراها في جميع وصفات الصندوق المقدمة للبلدان النامية دون مراعاة لخصوصية كل دولة من هذه البلدان النامية.

أما أهم عناصر هذه الوصفات فهي:

1ـ العمل على تخفيض الطلب الكلي من خلال تقليص الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري باستخدام مجموعة من الوسائل كرفع الدعم وزيادة الضرائب وتقليص الإنفاق الاجتماعي.

2. الحد من عرض النقود وتقليص السيولة المحلية لأنه السبب الرئيسي المسبب للتضخم في هذه البلدان ويتم ذلك من خلال رفع أسعار الفائدة بهدف زيادة الادخار المحلي وترشيد استخدام رأس المال بزيادة كلفة الاقتراض ووضع حدود عليا للائتمان.

3 . العمل على تخفيض مستويات الأجور المحلية.

أما البنك الدولي فهو يتفق مع الصندوق في الإطار النظري الذي ينطلق منه وهي النظرية الليبرالية الجديدة فلا خلاف جوهري بينه وبين الصندوق ولكنّ هناك خلافاً شكلياً في طرق وأساليب المعالجة. فسياسات البنك الدولي تُعدُّ طويلة المدى كما أنها تغطي الجوانب الكلية والقطاعية ويتطرق إلى الإصلاح المؤسسي وتعتمد فكرته على مفاهيم النظرية الاقتصادية في تخصيص وتوزيع الموارد ومن أهم الإجراءات التي يلح عليها والتي تدعى ببرامج التكييف:

1 . تحرير الأسعار وإلغاء الدعم للسلع التموينية والاستهلاكية الأخرى.

2- تقليص دور الدولة من خلال الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص على أخذ دور أكبر وأكثر فعالية في الاقتصاد.

3- تحرير التجارة وزيادة الصادرات من خلال تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وإلغاء الرقابة على الصرف الخارجي وتحرير الاستيراد وإلغاء جميع الاتفاقات التجارية الثنائية وإقامة سوق تجارية للنقد.

ثانياً: التجربة الإصلاحية المصرية:

سنعرض فيما يلي التجربة العملية للإصلاح الموصى به من قبل الصندوق والبنك الدوليين في جمهورية مصر العربية، لكونها تُعدُّ من أكثر النماذج نجاحاً باعتراف الصندوق والبنك كما أن تجربتها في الخصخصة لاقت استحساناً واضحاً منهما خاصة خلال المرحلة الأولى للإصلاح كما أن الاقتصاد المصري يُعدُّ مثالاً رمزياً للاقتصاد في مرحلة انتقالية شهد نظامه تحولاً من سياسات التخطيط المركزي نحو إصلاحات ترتكز على تقوية آليات السوق.

1- لمحة عن الاقتصاد المصري قبل الإصلاح: *

يُعدُّ الاقتصاد المصري نموذجاً لاقتصاد البلدان النامية سواء في الخصائص أو في الوصفات المقدمة وفي النتائج، وعلى غرار الكثير من نظيراتها في البلدان النامية تبنت مصر نموذج التخطيط الاشتراكي منذ حوالي منتصف الخمسينات من القرن الماضي وبالتحديد بعد أزمة قناة السويس عام 1956 حيث بدأت الحكومة بعملية تأميم واسعة تسارعت بعد عام 1961 فاستطاع القطاع العام نتيجتها الاستحواذ على معظم النشاطات الاقتصادية وأخذت الدولة منذ ذلك الحين بمبدأ التخطيط الاشتراكي المركزي وحقق لها ذلك آنذاك معدلاً مرتفعاً من النمو الاقتصادي.

فقد وصلت معدلات النمو السنوية في الفترة 1960 . 1964 إلى حوالي 6.4 % واستمر الأمر كذلك حتى بداية السبعينات حيث انخفضت معدلات النمو إلى حوالي 2.9 % خلال الفترة 1970 – 1974 [4] بسبب مجموعة من المعيقات والعوامل الداخلية والخارجية.* وقد أدى هذا الأمر إلى تبني الدولة لسياسة جديدة في إدارة الاقتصاد عرفت بسياسة "الباب المفتوح" ركزت هذه السياسة على تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي. وكانت نتيجة ذلك أن ارتفع الاستثمار الخاص من 6 % من إجمالي الاستثمار في عام 1960 إلى حوالي 20% عام 1980 واستطاع الاقتصاد المصري تحقيق معدلات نمو مرتفعة في بداية الثمانينات وصلت إلى 9.6%[5].

على الرغم من تحقيق الاقتصاد المصري لمعدلات نمو مرتفعة نسبياً خلال السنوات الأولى لعقد الثمانينات إلا أن هذا النمو كان ريعياً ولم يكن حقيقياً، فمعظم هذا النمو مستمد من تحسن صادرات النفط والمعونات والمساعدات الأجنبية التي قدمت لمصر بالإضافة إلى رسوم قناة السويس. أما الهيكل الاقتصادي فلم تطرأ عليه تغيرات تذكر فقد بقي متسماً بطابع تهيمن عليه التبعية للخارج والمتمثلة بصادرات منخفضة القيمة المضافة من السلع الأولية (وخاصة النفط) وارتفاع الواردات من السلع الرأسمالية والاستهلاكية، وزيادة الاقتراض والمديونية من الخارج. **

ولكن انهيار أسعار النفط في عام 1986 كشف زيف هذا النمو حيث انخفض معدل النمو السنوي إلى حوالي 4.4 % في المتوسط حتى نهاية الثمانينات وفق الجدول التالي. وترافق ذلك بارتفاع حجم المديونية في مصر حتى

---

* جميع الأرقام الواردة في دراسة التجربة الإصلاحية المصرية مأخوذة عن دراسة بعنوان "*أداء ومصادر النمو عام 2003: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري*" بحث نشر لصالح ص ن د. ما لم يذكر خلاف ذلك

* نذكر من العوامل الخارجية دخول مصر في حرب اليمن والحربين العربية الإسرائيلية.

** معظم الاستثمارات اتجهت نحو السياحة والنفط والبناء بدلاً من توجهها نحو قطاعات يمكنها تحسين إنتاجية الاقتصاد وقدرته التصديرية، ويعود ارتفاع معدل النمو إلى تحسن صادرات النفط والمعونات والمساعدات الأجنبية التي قدمت لمصر بالإضافة إلى رسوم قناة السويس والسياحة....

أصبحت في قائمة الدول الأكثر مديونية على مستوى العالم. فقد بلغت خدمة الديون المصرية في تلك الفترة 2.739 مليار أي 83% من قيمة الصادرات المصرية [6]. وتُعدُّ نسبة خدمة الدين إلى الناتج هي الأعلى بين كل الدول النامية في تلك الفترة، حيث بلغت نسبة خدمة الدين للصادرات في البلدان النامية 30% وسطياً في عام 1986، حسب صندوق النقد الدولي. [7]

الجدول رقم (1) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد المصري خلال الفترة 1960-1989

الأعوام	النسبة
1960-1964	%6.4
1965-1969	%4.1
1970-1974	%2.9
1975-1979	%9.6
1980-1984	%7.4
1985-1989	%4.4

المصدر : World Bank, (2001), *World Development Indicators*, (Washington, D.C.: WB)
جدول رقم 15 ص311

2- الحاجة إلى الإصلاح:

إن أزمة النفط عام 1986 أوقعت البلاد في مأزق شديد، حيث انخفضت موارد النقد الأجنبي التي انخفضت بنسبة 50 % خلال عامي 1986. 1987 في الوقت الذي تسارعت فيه نفقات الحكومة بشكل لا ينسجم مع عائداتها، ولم يكن أمامها آنذاك إلا الاقتراض من البنوك المحلية بعد أن فقدت مصداقيتها خارجاً مع وصول مديونيتها الخارجية إلى أعلى حدود ممكنة حيث بلغ حجم إجمالي ديونها الخارجية 49 مليار دولار عام 1990 كما وصلت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الإجمالي السنوي إلى حوالي 151 % وخدمته ما يناهز 45 % من قيمة الصادرات، وأصبحت الاحتياطات من النقد الأجنبي تغطي قيمة الواردات لمدة ثلاثة أسابيع فقط خلال عام 1990[8]

كما بدأ الاقتصاد المصري يعاني من أوضاع صعبة أهمها الاختلالات الهيكلية الكبيرة وتشوهات كبيرة في الأسعار. فقد تجاوز عجز الموازنة 18 % من إجمالي الناتج المحلي. وبلغ معدل التضخم أكثر من 21 % ومعدل النمو الحقيقي للناتج بلغ 3.6 % وفق الجدول رقم (2).

وفي ضوء ما تقدم اتفقت الحكومة المصرية مع الصندوق والبنك الدوليين على اتباع برنامج للإصلاح الاقتصادي مكون من ثلاث مراحل:

1 . مرحلة التثبيت الاقتصادي: يهدف إلى تثبيت الاقتصاد وتقليل التشوهات فيه من خلال إتباع سياسة نقدية ومالية تقييدية تعمل على تخفيض الطلب الكلي وبالتالي تخفيض معدلات التضخم مع تحرير سعر الصرف وإزالة القيود المفروضة على الأسعار. وتم في هذه المرحلة رفع أسعار الوقود والكهرباء والمواصلات وجعلها تتماشى مع أسعار السوق الحقيقية، وتخفيض المعونات المقدمة لدعم كثير من السلع (كالقمح والدقيق) وتخفيض الإنفاق الحكومي بهدف خفض العجز في الموازنة.

2. مرحلة التكييف الهيكلي: استهدفت تقليص حجم القطاع العام من خلال الخصخصة بأنواعها المختلفة ومقابل توسيع قاعدة القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في جميع المجالات من خلال إزالة العوائق والإجراءات الروتينية وخفض التعريفات الجمركية وغير ذلك. كما تم تحرير القطاع المالي وإصلاح سوق الأوراق المالية.

3 . المرحلة الثالثة: جاءت لترسيخ إجراءات المرحلتين السابقتين.

3- نتائج عملية الإصلاح الاقتصادي:

استطاع الاقتصاد المصري أن يتمتع بأداء اقتصادي جيد على المستوى الكلي خلال النصف الأول من التسعينات، فقد ارتفع معدل نمو الناتج وانخفض العجز في الموازنة، وهبط معدل التضخم وانخفض الدين الخارجي وغيرها من المؤشرات الاقتصادية التي سنعرضها في الجدول رقم (2) . ولكن مع حلول عام 1997 تأثر الاقتصاد المصري سلباً بمجموعة من الصدمات الخارجية (هبوط أسعار النفط، الهجوم الإرهابي على الأقصر والذي كان له أثر سلبي على السياحة، الأزمات المالية الأسيوية التي أثرت سلباً في سعر الصرف..) وأدت هذه الصدمات إلى انكشاف الاقتصاد المصري على الخارج، وأبرزت الضعف الداخلي في بنيانه والاختلالات الاقتصادية الهيكلية التي كانت مغطاة أو مستترة بإجراءات التثبيت الكلية التي اتبعتها مصر في ظل برنامج الإصلاح، لذلك سنميز في دراستنا بين مرحلتين للإصلاح وهما مرحلة نجاح العملية الإصلاحية التي تمتد منذ بداية التسعينات وحتى عام 1997 والمرحلة الثانية وهي مرحلة تراجع فعالية برنامج الإصلاح منذ عام 1998 وحتى الآن.

الجدول رقم (2) بعض المؤشرات الإحصائية قبل وبعد برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر.*

المتغيرات	1990	2000 **
معدل النمو الحقيقي	%3.6	%5.1
متوسط دخل الفرد الحقيقي(دولار)	684	1543
عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%18.2	%4.5
إجمالي الدين الخارجي(مليار دولار)	49.2	25.1
إجمالي الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%151	%32.6
معدل التضخم	%21.2	%2.7
معدل البطالة	%8.2	%8.9
معدل الفائدة الحقيقي	%6-	%6.5

المصدر: مركز المعلومات القومي في مصر، إحصاءات البنك الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001. جدول رقم (26) ص 233.

** تم اختيار عام 2000 نظراً لتوفر البيانات والأرقام عن جميع المؤشرات المدروسة في ذلك العام فقط.

أولاً: المرحلة الأولى للإصلاح (1990 . 1997):

أوصى صندوق النقد الدولي مصر باتباع خطوات سريعة للإصلاح وإحداث ثورة في النظام الاقتصادي المصري خاصة في عملية الخصخصة وتحرير الأسعار. ولكنها فضلت تنفيذ الإصلاح بشكل متدرج. ولابد من الإشارة إلى أن

* يظهر الجدول تحسن في المؤشرات الكمية في عام 2000، ولكن الاقتصاد عانى من بعض العيوب من الناحية النوعية والتي سنتعرف إليها عند دراسة المرحلة الثانية للإصلاح الاقتصادي في مصر، لتبدأ المؤشرات الكمية بعد ذلك العام بالتراجع.

إعادة هيكلة الدين الخارجي لمصر خلال هذه المرحلة وإسقاط شريحة منه كان حجر الزاوية لنجاح عملية الإصلاح فيها، ففي مايو/ أيار 1991 تقرر إلغاء 50% من ديون مصر الخارجية المستحقة لدول نادي باريس. حيث تنازلت الولايات المتحدة عن ديونها العسكرية البالغة 7.1 مليار دولار، كما حصلت مصر على امتيازات من دول غير أعضاء في النادي حيث قررت دول الخليج حذف 6.2 مليار دولاراً من المديونية المصرية. ومما لا شك فيه أن مصر كانت تعاني من مشكلات مالية واقتصادية كثيرة وأن إلغاء بعض الديون ساعد على خلق مناخ مناسب للتنمية فيها. [9]

يمكننا أن ندرس العملية الإصلاحية من خلال العوامل والمؤشرات الكلية التالية:

1 . معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: من خلال تتبع تطور هذا المؤشر نلاحظ أنه شهد انخفاضاً في بداية فترة الإصلاح فقد انخفض من 3.6 % عام 1990 إلى 1.9 % و2.5 % في العامين التاليين. ويرجع سبب ذلك برأي بعضهم إلى أن الآثار الانكماشية للإصلاح أسرع في الحدوث من الآثار التوسعية [10] خاصة مع استخدام سياسة نقدية ومالية تقييدية في بداية تلك الفترة، حيث أسهم انخفاض الإنفاق الحكومي في بداية التسعينات في تباطؤ الاستثمار والنمو.

ولكن ما لبث أن شهد هذا المعدل انتعاشاً ملحوظاً في الأعوام التالية إلى أن وصل إلى 5% في المتوسط خلال الأعوام 1995–1997 [11]. ولا يعود ذلك إلى تحسن الأداء الاقتصادي للاقتصاد الوطني وإنما يرجع بمعظمه إلى تحسن عائدات صادرات النفط وزيادة عائدات قناة السويس، كما تركزت معظم النشاطات الاقتصادية خلال تلك المرحلة في قطاعات البناء والسياحة وإنتاج سلع الاستهلاك المحلي، بدلاً من توجهها نحو قطاعات يمكنها تحسين إنتاجية الاقتصاد وزيادة قدرته التصديرية، كقطاع الصناعة التحويلية.

2 . معدل التضخم: تميز الاقتصاد المصري بارتفاع معدل التضخم في مرحلة ما قبل الإصلاح والذي وصل إلى حوالي 21.2% عام 1990. لذلك ركزت وصفات ومطالب صندوق النقد الدولي على ضرورة تخفيض هذا المعدل عن طريق تقليص الطلب الكلي وبخاصة الحكومي عبر تخفيض الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري، واستخدام سياسة نقدية تقييدية لامتصاص السيولة الفائضة من التداول في السوق. لذلك قامت الحكومة في إطار تحقيق هذا الهدف بإصدار أذونات الخزانة المتعددة الآجال، واتخذت الإجراءات اللازمة لتثبيت سعر الصرف والذي لعب دوراً هاماً في تقليل الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري، فانخفض معدل التضخم إلى حوالي 3.8 % عام 1998.[12]

3 . الدين الخارجي: في بداية مرحلة الإصلاح تم إعفاء مصر من قسم كبير من ديونها ويعود ذلك من جهة إلى المواقف السياسية للحكومة المصرية المؤيدة للسياسات الخارجية الغربية (وقوفها مع دول التحالف في مواجهة العراق) ومن جهة أخرى إلى رضوخها لمطالب الصندوق والبنك بتنفيذ توصياتهم حول الإصلاح الاقتصادي فيها. وبذلك انخفض الدين الخارجي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي من 151% عام 1990 إلى 38% عام 1998.[13]

4 . عجز الموازنة: استطاعت مصر خفض عجز الموازنة فيها من 49.2 مليار دولاراً عام 1990 إلى 0.8 مليار دولاراً عام 1998 (حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001) وذلك من خلال العاملين التاليين:

العامل الأول: زيادة إيرادات الخزينة العامة من خلال العديد من المطارح، ومنها زيادة إيرادات قناة السويس والأرباح المتأتية عن النفط. وفرض ضرائب على المبيعات التي أسهم تطبيقها ما بين عامي 1991–1998 في زيادة الإيرادات العامة للدولة، وزيادة الرسوم على الخدمات الحكومية خلال هذه المرحلة، وذلك من خلال رفع أسعار العديد من الخدمات الأساسية كالكهرباء والنقل.

العامل الثاني: ضغط الإنفاق العام من خلال تقليص الإنفاق الاستثماري بنسبة 50% بين عامي 1988-1998 كما خفضت الحكومة الإنفاق الجاري من خلال تقليص حجم الدعم الذي كانت تمنحه الحكومة لمجموعة كبيرة من السلع فقد تم حصر الدعم السلعي في أربع سلع هي الخبز ودقيق القمح والسكر وزيت الطعام، بعد أن كان يشمل ثماني عشرة سلعة.[14] كما أسهم إعفاء مصر من قسم كبير من الديون الخارجية في تخفيض عبء خدمة الدين الخارجي خلال هذه الفترة فقد انخفضت نسبة خدمة الدين الخارجي بحدود 15% خلال المدة 1991-1994.[15]

5-ميزان المدفوعات: قلصت الدولة عدد السلع الممنوع استيرادها بمقدار 66 % كما خفضت الضرائب الجمركية على الواردات من 120 % إلى 20 % فشهدت مصر نتيجة لذلك زيادة كبيرة في الطلب على السلع المستوردة. في حين أن الصادرات لم تتحسن، بل على العكس عانت الصادرات من السلع الصناعية من كساد نسبي خلال التسعينات. فيما استمرت الصادرات النفطية تشكل النسبة العظمى من الصادرات المصرية، والتي تراجعت قيمتها بشكل كبير عقب انخفاض أسعار النفط عام 1998 الذي أثر سلباً في ميزان المدفوعات، فقد استمر العجز في الميزان التجاري منذ بداية التسعينات ولكن التدفقات الرأسمالية الكبيرة في تلك الفترة (خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة) غطت على ذلك العجز، فبقي رصيد ميزان المدفوعات موجباً عام 1998 ليصبح سالباً بعد ذلك مع انخفاض تلك التدفقات. وقامت الدولة باستخدام الاحتياطيات الرسمية لتمويل العجوزات في الميزان التجاري.

6- الاحتياطات من القطع الأجنبي: إن إعادة جدولة ديون مصر وتطبيق سياسات التصحيح، بالإضافة إلى ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية مع تحسن أسعار النفط خلال الفترة 1990 . 1996. أدى إلى تكوين احتياطات صرف جيدة من القطع الأجنبي، أسهمت هذه الاحتياطات بتثبيت قيمة العملة المحلية وتقليص اللجوء إلى الاقتراض.

7- سعر الصرف: مصر كغيرها من البلدان النامية كان لديها أسعار صرف متعددة ولكن مع تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي الموصى به من قبل الصندوق، جرى توحيد أسعار الصرف في سعر واحد وتم تخفيض قيمة العملة بنسبة 12 % [16] واستطاعت مصر المحافظة على سعر صرف ثابت من خلال تدخل الحكومة لحماية العملة المحلية ورفع أسعار الفائدة على الجنيه المصري لما يصل إلى 4-5 أضعاف الفائدة على الدولار الأمريكي. وهذا لم يستمر على الرغم من تشدد الحكومة في إجراءاتها للحفاظ على سعر صرف ثابت، حيث أدى تراجع معدل النمو الاقتصادي والعجز في الميزان التجاري الذي نتج عنه انخفاض موجودات النقد، إلى تقلب حاد في سعر صرف الجنيه المصري في النصف الثاني من التسعينات ونتيجة ذلك ظهرت أسواق متعددة للصرف وأثر ذلك سلباً على الاستثمار الخاص وأدى إلى هجرة رأس المال المحلي وإلى تقلبات في تدفق رأس المال الأجنبي نظراً لتأكل قيمة رأس المال والأرباح بالنسبة للمستثمرين. كما أدى تقلب سعر الصرف إلى إضعاف القدرة التنافسية للاقتصاد المصري.

8- سعر الفائدة: كان هذا السعر الحقيقي للفائدة قبل بداية الإصلاح (سالباً)، أي أقل بكثير من السعر الاسمي، كون معدلات التضخم كانت تفوق أسعار الفائدة الاسمية، إلا أنه مع بداية برنامج الإصلاح تم تحرير أسعار الفائدة، وترافق ذلك مع إصدار أذونات الخزانة ذات الآجال المختلفة لامتصاص فائض السيولة الموجودة في السوق، كما أن انخفاض معدل التضخم في تلك الفترة أسهم في رفع أسعار الفائدة الحقيقية لتصبح موجبة[17] هو ما شجع على الادخار ولكنه أدى إلى تباطؤ الاستثمار في المرحلة الأولى من الإصلاح نظراً لارتفاع تكلفة تمويل المشروعات.

لكن سعر الفائدة الحقيقي ما لبث أن انخفض مجدداً (محافظاً على قيمته الموجبة) مع انخفاض معدلات التضخم ليشجع على الادخار والاستثمار معاً وانعكس ذلك بشكل إيجابي على النمو والاستثمار في المرحلة الأولى للإصلاح.

9- سوق الأوراق المالية: تعود نشأة سوق الأوراق المالي في مصر إلى عام 1881 وكانت تصنف آنذاك من بين الأسواق الجيدة على مستوى العالم، ولكن مع اعتماد التخطيط الاشتراكي في مصر في النصف الثاني من الخمسينات (تحديداً بعد ثورة تموز 1952) تراجع أداء هذه السوق ولم يكن نشاطها على المستوى المطلوب خلال فترة طويلة، ثم مع تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي عام 1990 تحسن أداء هذه السوق نتيجة للأهمية التي احتلتها في إطار برامج الإصلاح. فاستطاعت هذه السوق جذب نسبة كبيرة من الاستثمارات الخاصة، لاسيما بعد سلسلة الإجراءات التي رافقت العملية الإصلاحية. [18]

إن تحسن أداء سوق الأوراق المالية بدأ بشكل بطيء في أوائل فترة التسعينات، ليتسارع منذ عام 1996 بفضل الإصلاحات الضريبية وتسارع عملية الخصخصة. حيث ارتفع عدد الشركات الداخلة في عمليات السوق وازداد عدد الأسهم المتداولة.

10- الخصخصة: تُعدُّ خصخصة القطاع العام الوصفة الأكثر نجاعة برأي الصندوق والبنك الدوليين، وخاصةً في ظل عدم كفاءة الدولة في إدارة موارد البلاد والعبء الكبير الذي تضيفه خسارة مؤسساتها الاقتصادية على الموازنة العامة، كما هو الأمر في معظم البلدان النامية. فبرأيهما يجب أن تقوم الدولة بتقديم استقالتها من وظيفتها الاقتصادية في هذه البلدان، وأن تترك مسؤولية التنمية للقطاع الخاص المحلي والأجنبي.

وقد تم اتباع عدة وسائل للخصخصة في مصر منها البيع المباشر لمنشأتها ومؤسساتها الاقتصادية في سوق الأوراق المالية والبيع للمستثمرين، أو تحويل هذه المنشآت والمؤسسات إلى شركات مساهمة كما تم تصفية المنشآت الخاسرة منها وتأجير بعضها الأخر. لقد بدأ برنامج التخصيص بشكل بطيء وعلى مراحل تحقيقاً لهدف التدرج الذي حرصت الحكومة المصرية على تنفيذه تجنباً للصدمات الداخلية، ثم بدأ هذا البرنامج بالتسارع نسبياً خلال الفترة 1996 – 1999 ليعود بعدها إلى التباطؤ. وخلال هذه الفترة وحتى عام 2002 تمكنت الحكومة من تخصيص 189 شركة عامة أسهمت حصيلة بيعها في زيادة ملموسة لإجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة.

ونتيجة لكل ما سبق اعتبر صندوق النقد والبنك الدوليين أن برنامج الخصخصة الذي طبق في مصر من أنجح برامج الخصخصة المطبقة خلال السنوات 1993- 1997 بالنظر إلى حصيلة إيرادات عملية الخصخصة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

11- معدل البطالة: تميز الاقتصاد المصري على امتداد عقد التسعينات بارتفاع مستمر في معدل البطالة حيث شهدت الفترة 1991- 1995 ارتفاعاً مستمراً في معدل البطالة الذي ازداد من 8.2 % في عام 1990 إلى أكثر من 11 % في عامي 1994- 1995 بينما شهدت السنوات 1996-1999 ثباتاً نسبياً في معدل البطالة. حسب إحصاءات البنك المركزي المصري

وقد ارتفع عدد المتعطلين (البطالة السافرة) خلال الفترة 1981- 1998 بنسبة 153.5% سنوياً في المتوسط ليصل إلى نحو 1.4 مليون متعطل في نهايتها مقابل 570 ألفاً في بدايتها[19]. ويعود ذلك إلى عاملين مهمين:

أولاً: ارتفاع معدل النمو السكاني الذي يطرح أعداداً كبيرة من القوة العاملة في السوق سنوياً.

ثانياً: وجود أعداد كبيرة من العاملين المسرحين من العمل نتيجة خصخصة شركات القطاع العام وعدم قدرة قطاع الأعمال الخاص على توفير فرص عمل كافية لامتصاص هذه الأعداد الكبيرة من الداخلين إلى سوق العمل سنوياً.

12- متوسط دخل الفرد الحقيقي: أسهم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي فوق معدل النمو السكاني في تحسين متوسط دخل الفرد الحقيقي الذي ارتفع من 684 دولاراً عام 1990 إلى 1053 دولاراً في عام 1995 [20] ولكن هذا النمو ترافق بحدوث تفاوت كبير في توزيع الدخول حيث تشير بيانات التقرير المصري للتنمية البشرية للأعوام (1997-1998) إلى أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لدى أفقر 20 % من المجتمع المصري لا يتجاوز 5/1 من المتوسط العام على مستوى الدولة، مقارناً بحوالي 1/4 في الولايات المتحدة ونحو 1/3 في كوريا الجنوبية. كما أن أغنى 20 % من أفراد المجتمع المصري يكسبون دخولاً تبلغ 4 إلى 5 أمثال ما يكسب أفقر 20 % من أفراد المجتمع مما يظهر الخلل في توزيع الدخول، ويعكس النقص في مستوى الاستهلاك الحقيقي لدى فقراء المجتمع[21]

ويعود هذا التفاوت إلى انخفاض الأجور الحقيقية للعاملين في القطاع العام نتيجة سياسات تثبيت الأجور وزيادة أعداد العاطلين عن العمل مع تطبيق برنامج الخصخصة وإلغاء نظام تعيين الخريجين الجدد عن طريق الدولة مما أدى إلى ارتفاع نسبة الإعالة. يضاف إلى ذلك ارتفاع تكلفة المعيشة نتيجة تحرير الأسعار (النقل والكهرباء والطاقة..) والتي أثرت سلباً في مستوى معيشة الطبقات الفقيرة.

ففي عام في عام 1987. 1988 على سبيل المثال كان حجم الدعم المقدم للكهرباء 939.5 مليون جنيهاً يذهب منها نسبة 70.4 % إلى فئة صغار مستهلكي الكهرباء والأسر (أقل من 200 كيلوواط في الشهر)، لذلك وعندما تمت زيادة تعرفة الكهرباء بنسبة 30 % في عام 1990 كانت فئة صغار المستهلكين هي أكثر الفئات تأثراً بخفض الدعم ورفع الأسعار.[22]

ثانياً: المرحلة الثانية منذ 1998. 2006:

استطاع الاقتصاد المصري أن يتمتع بمستوى جيد نسبياً في أدائه الاقتصادي الكلي منذ بداية التسعينات وحتى 1997 وبمستوى لا بأس به في المرحلة الثانية (منذ عام 1998) من الناحية الكمية ولكنه أظهر بعض العيوب من الناحية النوعية.

فتعرض الاقتصاد المصري لعدة صدمات خارجية أظهر انكشاف هذا الاقتصاد وتأثره الشديد بالمتغيرات الدولية. كما أظهر الضعف الداخلي فيه الذي غطى عليه تحسن المؤشرات الكلية في المرحلة الأولى للإصلاح نتيجة السياسات النقدية والمالية التقييدية التي التزم بها الاقتصاد المصري في برنامجه للإصلاح ومع بداية المرحلة الثانية عاد هذا الضعف للظهور واتضح من خلال تباطؤ معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة وتفاقم العجز المالي خاصة بعد عام 2000. كما أعاقت نسب الفائدة الحقيقية العالية النشاط الاقتصادي وعانى الاقتصاد المصري في السنوات الأخيرة من نقص واضح في العملة الأجنبية وضعف في المنافسة الدولية، ويبدو ذلك واضحاً من خلال دراسة تطور المؤشرات الكلية التالية:

1- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

إن نجاح مصر خلال المرحلة الأولى من عملية الإصلاح في تصحيح الاختلالات في توازنات الاقتصاد الكلي من خلال خفض معدل التضخم وخفض العجز في الموازنة وتحقيقها زيادة ملحوظة في معدل نمو الناتج جعل منها رمزاً للمعجزات الاقتصادية بنظر البنك والصندوق الدوليين لكن مع نهاية عام 1997 حدث تراجع ملحوظ في تلك المؤشرات ليكشف المبالغة في إظهار النقاط الايجابية التي حققها برنامج الإصلاح في مصر، فقد استمر معدل نمو الناتج بالانخفاض منذ نهاية التسعينات حتى وصل إلى 3.2% في عام 2003 [23] (باستثناء عام 2000 الذي بلغ فيه معدل نمو الناتج المحلي 5.1% حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد و5.9% حسب مركز المعلومات القومي) ويرجع سبب انخفاض معدل النمو إلى مجموعة متشابكة من الأسباب يمكن إدراجها في مجموعتين:

- المجموعة الأولى: عوامل داخلية: الخلل الهيكلي الذي بقيت مصر تعاني منه والذي فشلت برامج الإصلاح في معالجته ولكنه لم يظهر بشكل واضح إلا مع نهاية التسعينات بسبب الظروف المواتية التي عرفها الاقتصاد المصري خلال المرحلة الأولى للإصلاح والتي غطت على هذا الخلل، ولكنه ما لبث أن عاد للظهور خاصة مع استمرار اتباع الدولة لسياسة نقدية ومالية تقشفية أدت إلى انخفاض كبير في الطلب المحلي وخاصة الاستهلاكي وتفاوت في توزيع الدخول كما أن ارتفاع معدلات الفائدة الموجبة أسهمت في تراجع الاستثمار والنمو.
- المجموعة الثانية: عوامل خارجية: الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد المصري وأهمها انخفاض أسعار النفط منذ عام 1998 والأزمات المالية التي تعرضت لها البلدان الآسيوية والتي انعكست سلباً على الاقتصاد المصري وأزمة الأقصر وأحداث 11 أيلول التي أثرت سلباً على السياحة في مصر، فقد خسرت مصر ما يزيد عن 50% من إيراداتها السياحية بسبب هذه الأحداث.[24]

ولكن ما لبث هذا المؤشر أن ارتفع بشكل طفيف في عامي 2003-2004 وصل عام 2005 إلى 4.5% (حسب إحصاءات البنك الدولي لعام 2007) بسبب تحسن عائدات السياحة وتزايد التصدير وارتفاع الطلب المحلي المرافق للتوسع المالي المستمر.

2- معدل التضخم: أسهمت سياسات التصحيح التي ركزت على تخفيض سعر الصرف والسيطرة على عجز الموازنة في تخفيض معدل التضخم فقد استمر هذا المعدل بالانخفاض خلال التسعينات حتى وصل إلى 2.7% عام 2000 [25] كما أن معدلاته استمرت عند مستويات منخفضة نتيجة تطبيق سياسات نقدية ومالية تهدف إلى السيطرة على الضغوط التضخمية الداخلية والخارجية وتحقيق استقرار الأسعار ولكن هذا المعدل بدأ بالازدياد منذ عام 2002 مع أزمة سعر الصرف وما استتبع ذلك من زيادة أسعار المستوردات، فارتفع معدل التضخم حتى وصل إلى 6.2% عام 2005 و7.4%عام 2006 (حسب إحصاءات البنك الدولي لعام 2007).

3- عجز الموازنة: شهدت هذه المرحلة بداية ارتفاع عجز الموازنة فقد ازداد العجز خلال عامي 1998-1999 ارتفع العجز من 0.8 مليار دولاراً عام 1998 إلى 3.7 مليار دولاراً عام 1999[26] وبنسبة 4.5%من الناتج ثم 5.5% في عامي 2000-2001 وعلى الرغم من محاولة الحكومة تخفيض عجز الموازنة بمختلف الطرق بما في ذلك ترشيد الاستثمار العام وتحسين النظام الضريبي وتخفيض إنفاقها العام فقد خفضت نفقاتها بما يعادل 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي، لكن العجز الفعلي استمر بالارتفاع حتى عام 2003.

4- سعر الصرف: أدت زيادة العجز في الميزان التجاري منذ نهاية التسعينات إلى تعرض العملة المحلية لضغوط شديدة أدت إلى فقدان 30% من قيمتها وتراجع ثقة المتعاملين بها مما أثر سلباً في الأداء الاقتصادي في

مصر وتسببت في هجرة بعض رؤوس الأموال الوطنية وتقلص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نظراً لتآكل قيمة الاستثمارات والأرباح.

وزاد من حدة هذه المشكلة استمرار الحكومة في محاولاتها للحفاظ على سعر صرف مستقر باستخدام جزء كبير من الاحتياطيات الأجنبية التي لديها، بالإضافة إلى تراجع إيرادات السياحة وإيرادات قناة السويس، مما أدى إلى عدم توافر العملة الأجنبية وظهور سوق موازية للصرف.

5- ميزان المدفوعات: أخذ هذا الميزان يعاني من عجز متزايد منذ عام 1998 نتيجة للعجز المستمر في الميزان التجاري السلعي الذي وصل إلى 9.8 مليار دولاراً عام 2000-2001 كنتيجة لزيادة الواردات بشكل كبير وتراجع الصادرات المصرية مما أثر سلباً في قيمة العملة المحلية. إلا أن انخفاض إيرادات السياحة بشكل كبير بالإضافة إلى انخفاض الإيرادات النفطية وإيرادات قناة السويس بسبب مجموعة من الصدمات الخارجية جعل الوضع أكثر سوءاً. [27]

كما شهد الحساب المالي عجزاً واضحاً في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية التي أثرت سلباً في قيمة العملة.

وامتد العجز إلى حساب رأس المال نتيجة تراجع الاستثمار الأجنبي وقيام مصر باستخدام الاحتياطات الرسمية لتمويل العجوزات في الميزان الجاري.

انخفض عجز الموازنة في عامي 2001-2002 وسبب هذا الانخفاض يعود إلى التحسينات التي أدخلت على التجارة الخارجية والتي أدت إلى تزايد التصدير وانخفاض حجم الواردات نتيجة للانخفاض الحاصل في سعر الصرف وارتفاع المخزون من السلع المستوردة وتباطؤ النشاط الاقتصادي في مصر.

6- الخصخصة: استمرت عملية الخصخصة خلال هذه المرحلة ولكن بوتيرة أقل سرعة فمنذ عام 1999 واجهت الحكومة مشكلات عديدة في بيع شركات القطاع العام من خلال بورصة الأوراق المالية ولكنها استمرت بتخصيص بعض الشركات بشكل جزئي عن طريق البيع المباشر أو التأجير. فقد بلغ إجمالي عدد الشركات المخصصة بشكل كامل أو جزئي منذ عام 1990 (بداية عملية الخصخصة) حتى عام 2002 حوالي 189 شركة وبقيمة إجمالية 16957 مليون جنيهاً مصرياً [28].

7- سوق الأوراق المالية: تطورت سوق الأوراق المالية في بداية هذه المرحلة فقد تمكنت مصر من إصدار أسهم لشركات مصرية في بورصات عالمية كبورصة لندن (كشركة السويس للاسمنت والأهرام للمشروبات والعز لحديد التسليح.....) كما ارتفعت مشاركة الأجانب في السوق في عام 2001 إلى 30% من القيمة الإجمالية للتداول نتيجة لذلك شهدت السوق المالية تطوراً ملحوظاً فقد وصل رأسمالها إلى ما يعادل حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2002 وقفزت قيمة التداولات من 0.7% عام 1991 إلى 7.4% من الناتج عام 2002 ومعدل التداول من 4.8% إلى 24.5% خلال الفترة الزمنية نفسها.[29]

لكن هذا النمو ما لبث أن توقف إثر تعرض السوق لمجموعة من العوامل التي أثرت سلباً في أدائها وخاصة أزمة سعر الصرف وأحداث التفجير في الأقصر والأزمة المالية الآسيوية

8- متوسط نصيب الفرد من الناتج (متوسط دخل الفرد الحقيقي): شهد هذا المتوسط انخفاضاً بعد عام 2000 فقد انخفض من 1543 دولاراً عام 2000 إلى 1143 دولاراً عام 2004 وهو أقل من المتوسط العربي لنصيب الفرد والبالغ 2935 دولاراً للعام نفسه.[30]

ومن المعروف أن المتوسط العام لا يعكس مستويات توزيع الدخل حسب فئاته أو حسب التوزيع الجغرافي بين الريف والحضر لذلك فإن نسبة كبيرة من أفراد المجتمع ينخفض دخلها عن المتوسط العام. ويساعد في تفاقم أثر هذا الانخفاض ارتفاع نسبة الإعالة ومعدلات البطالة مما يضاعف من أعباء أرباب الأسر ويخفض من مستويات المعيشة.

9- معدل البطالة: بعد الثبات النسبي في معدل البطالة في ظل سياسات التصحيح في السنوات 1995-1999 نمت قوة العمل بمعدل أعلى من إمكانية إيجاد الفرص لها، وارتفع نتيجة ذلك معدل البطالة من 8.9% عام 2000 إلى حوالي 11.2% عام 2005 [31]خصوصاً في القطاع العام الذي يوظف أكثر من 30% من قوة العمل الكلية "فالإصلاحات التي بدأتها مصر في التسعينات لم تغير في تركيب سوق العمل فقط ولكنها خفضت أيضاً من قدرة الحكومة على توليد الوظائف" [32]. ولم تكن استثمارات القطاع الخاص بالقدر الكافي لتعويض التراجع الذي حدث في حجم الاستثمار العام، فباستثناء بعض عمليات تحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص منذ بداية التسعينات، لم يرتق حجم الاستثمارات الخاصة إلى الطموحات والآمال المعقودة عليه خاصة لجهة تأمين فرص عمل كافية لاستيعاب اليد العاملة المتزايدة.

10- الدين الخارجي: ازداد حجم الدين الخارجي وازدادت أعباء خدمته خاصة منذ عام 2002 ويعد ذلك انعكاساً للعجز المالي الذي عانت منه مصر في السنوات الأخيرة. فقد ارتفع حجم الدين الخارجي لمصر من 25.1 مليار دولاراً إلى 28.1 مليار دولاراً بين عامي 2000-2005 و ارتفعت نسبة الدين الخارجي للناتج من 32.6% إلى 35.8% خلال الفترة الزمنية نفسها [33].

وتناقصت الاحتياطيات بشكل متزايد فقد تراجعت من 20.12 مليار دولاراً في آذار عام 1998 إلى ما يقرب من 14 مليار دولاراً في آذار عام 2002 [34] نظراً لاستخدامها في تمويل العجوزات في الميزان الجاري وفي محاولة تثبيت سعر الصرف.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

نجد أن قدرة الاقتصاد المصري على استرجاع التوازنات الداخلية والخارجية خاصة خلال المرحلة الأولى للإصلاح لا يعود فقط إلى تنفيذ برامج الإصلاح المتبعة، بل يعود كذلك إلى مجموعة من الظروف الأخرى المواتية كتحسن أسعار النفط وإعفاء مصر من قسم كبير من ديونها الخارجية، بالإضافة إلى المساعدات السنوية التي كانت تقدم لمصر من الدول الأخرى نتيجة تحالفات سياسية واقتصادية. حيث قدرت المساعدات الأمريكية المقدمة لمصر بمبلغ 2 مليار دولاراً سنوياً خلال الفترة الأولى من عملية الإصلاح في عقد التسعينات[35]

ولكن جملة الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد المصري خاصة في المرحلة الثانية للإصلاح كشفت عن الاختلالات الهيكلية التي ما تزال قائمة فيه.

فبالإضافة إلى العجز الهائل في الميزان التجاري المصري تعاني مصر في السنوات الأخيرة من أزمة ركود وعدم استقرار سعر الصرف فعملتها المحلية تعرضت لضغوط شديدة أدت إلى فقدان جزء كبير من قيمتها وهذا أثر سلباً على أداء الاقتصاد المصري. كما تراجعت نسبة الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 18% في عام 2005 في حين أنها كانت تزيد عن 25% وسطياً خلال الفترة 1980-1990 [36].

وانخفض معدل الادخار المحلي إلى أقل من 15% من الناتج وحدث تفاوت كبير في توزيع الدخل والثروة في المجتمع المصري.

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات النمو في بعض السنوات إلا أن ذلك يعود إلى النمو في القطاعات الهامشية وخاصة قطاعات البناء على حساب النمو في القطاعات الرئيسية. وبشكل عام يمكن القول أن نتائج ومنعكسات البرامج الإصلاحية المنفذة كانت أقل مما كان متوقعاً أو مخططاً له.

ومن دراستنا للتجربة المصرية في الإصلاح يمكننا أن نستنتج مجموعة من الملاحظات على الوصفات الإصلاحية المقدمة من قبل الصندوق والبنك الدوليين وهي:

أ. إن المؤسسات المالية الدولية (الصندوق والبنك) ترى أن مشكلة البلدان النامية هي مشكلة واحدة تعود إلى وجود فائض طلب وترجع هذه المشكلات إلى طبيعة نقدية ومن ثم تقوم بتقديم الوصفات النقدية الضيقة. في حين ثبت أن مشكلات البلدان النامية ذات طبيعة هيكلية. هذا من جهة ومن جهة أخرى، فهي تفرض على جميع البلدان النامية وصفة واحدة للإصلاح دون مراعاة للظروف الداخلية الخاصة بكل دولة. كما إنها تستبعد العوامل الخارجية كمسبب للمشكلات الهيكلية في هذه البلدان، حيث ترى أن هذه المشكلات تعود حصراً لأسباب داخلية بحتة.

ب. يرى الكثيرون أن الخصخصة في البلدان النامية لها نتائج سلبية من جهة تكلفتها الاجتماعية المرتفعة، لأنها ستؤدي إلى تسريح القسم الأعظم من العاملين في منشآت القطاع العام، الأمر الذي سيؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة الكبيرة أصلاً وتدهور مستوى المعيشة، وبالتالي فهي ستسهم في إفقار شرائح واسعة من السكان وتخفيض قدرتهم الشرائية.

كما أن الخصخصة قد تؤدي إلى قيام شركات أجنبية بشراء الأصول الإنتاجية للقطاع العام، وبالتالي تحويل الفائض الاقتصادي المتولد عن تشغيلها فيما بعد إلى الخارج وإعاقة عملية التراكم في الاقتصاد الوطني.[37] وبرأينا أن الخصخصة يمكن أن تخدم الاقتصاد في حال تمت فقط بالنسبة للمشروعات الخاسرة /أو الهامشية /أو التي يجيد القطاع الخاص إدارتها بكفاءة، دون المساس بالمشروعات الإستراتيجية، كما لابد من أن تسبق عملية الخصخصة بإنشاء بنية تنظيمية وقانونية كفوءة ونظام ضريبي فعال.

ت. ركز صندوق النقد والبنك الدوليين في دعوتهما الإصلاحية على ضرورة الحد من تدخل الدولة بدعوى فشل حكومات الدول النامية في إدارة عمليات التنمية فيها وبالتالي، فإن التدخل المطلق أو الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي من شأنه أن يعرقل عملية التنمية. إلا أن الواقع يؤكد وجود العديد من التجارب الناجحة لتدخل الدولة في أسيا وجنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية، حيث لعبت الدولة دوراً ايجابياً في قيادة اقتصاد هذه الدول. حيث لعبت حكومات دول جنوب شرق أسيا دوراً مهماً في دفع عملية التنمية وتدعيم عملية التصنيع. هذا من جهة ومن جهة أخرى، يلاحظ أن هناك اتجاهاً عاماً لزيادة تدخل الدولة في الدول المتقدمة خاصة في أوروبا وأمريكا، ويلاحظ ذلك بوجه خاص عند تعرض اقتصاديات تلك الدول إلى اختلالات أو أزمات. يقول الرئيس البرتغالي " إن هناك من كان يقول أن آليات السوق هي القادرة على تصحيح أخطائها بشكل تلقائي لكن ثبت عدم صحته، وقد أصبح الجميع يدركون الآن أن هناك صورة لا يمكن إنكارها لتدخل الدولة عند اللزوم ". [38]

فالمصرف الفيدرالي الأمريكي تدخل بفعالية في أواخر تشرين الأول عام 1987 للحؤول دون انهيار القطاع المصرفي الأمريكي. كما أن وزارة المالية في اليابان والمصرف المركزي فيها تدخلا بقوة لدعم المؤسسات المالية المنهارة لتمكينها من سداد التزاماتها المحلية والخارجية، عقب أزمة الإعسار المالي والركود الشديد الذي دخلت فيه

اليابان منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، والتي حدثت نتيجة الإفراط الشديد في الائتمان الذي مارسته البنوك التجارية اليابانية.[39]

وإذا كان تدخل الدولة في الدول الرأسمالية ضرورة فإن تدخلها في البلدان النامية أكثر إلحاحاً، خاصة أن القطاع الخاص فيها ليس على درجة كافية من التطور والتي تسمح له بقيادة عملية التنمية في هذه البلدان.

ث. رغم أن التجربة الفعلية لعملية الإصلاح أثبتت القصور في معالجة مشكلات البلدان النامية إلا أن الصندوق والبنك يصران على تطبيقها في هذه البلدان حتى الآن. فالإصلاح الاقتصادي أصبح غاية بحد ذاته في هذه البلدان وجاء النمو المادي والاقتصادي فيها على حساب التنمية الحقيقية المستدامة، حيث لم يولَ الجانب الاجتماعي الأهمية الكافية مما أدى إلى تدهور مستوى المعيشة في هذه البلدان.

التوصيات:

1. إن وصفات صندوق النقد الدولي الإصلاحية ليست كتاباً مقدساً إما أن يؤخذ كله وإما أن يترك كله، وإنما على البلدان النامية أن تتبنى من هذا النموذج الإصلاحي السياسة الإصلاحية التي تراها مناسبة لظروفها الداخلية ولطبيعة اقتصادها. فعلى الرغم من إسهام المؤسسات الدولية في تعميق الأزمة في بعض الدول نتيجة برامجها المتشددة وتأكيدها على ضرورة الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد، إلا أن ذلك لا ينفي وجود بعض السياسات الايجابية في برامجها والتي يمكن الاستفادة منها في معالجة بعض المشكلات الاقتصادية الخطرة أو الحرجة مثل التضخم أو عجز الموازنة.

2. السياسة الإصلاحية المناسبة هي السياسة المعتمدة على الذات والتي تحقق للبلد الاستقلال والابتعاد عن التبعية والاعتماد على الخارج. ويتحقق ذلك بالدرجة الأولى برفع معدل الادخار المحلي وتقليل الاعتماد على القروض والإعانات الخارجية، باستثناء تلك الموجهة إلى جوانب استثمارية وبشروط تتفق مع المصلحة الوطنية للبلد.

3. للدولة دور كبير في نجاح العملية الإصلاحية، فدورها لا يقتصر على توفير البنية التحتية والتشريعية والتنظيمية المناسبة لعمل السوق الحرة، وإنما يجب أن تكون القائد والموجه للاقتصاد بما يكفل توجيه السوق وتصحيح انحرافاته، بل وحتى المشاركة بشكل فعال من خلال قطاعها العام في مجال الاستثمار والإنتاج.

4. ضرورة إصلاح القطاع العام حتى يتمكن من أخذ دوره الفعال في عملية التنمية الوطنية، سواء من خلال إصلاح نظام الإدارة لمؤسسات وشركات القطاع العام، أو من خلال إعادة النظر ببعض مؤسساته القائمة بالتصفية أو الخصخصة ولكن يجب أن تتم عملية الخصخصة بشكل مدروس وبالنسبة لبعض شركات ومؤسسات القطاع العام الخاسرة فقط، وبشرط ألا تتحول الخصخصة إلى هدف بحد ذاته.

5. تحقيق الانفتاح المتدرج والانتقائي على العالم الخارجي، فسياسة انفتاح الأسواق في البلدان النامية التي جاءت بها وصفات الصندوق والبنك أدت في معظم الأحيان إلى كوارث وأزمات حادة. لأن السوق الداخلية في هذه البلدان لم تكن ناضجة كفاية ولم تكن مستعدة للانخراط في الاقتصاد العالمي، ونتج عن ذلك خضوعها للخارج وتبعيتها له. فصناعاتها المحلية التي احتمت لسنوات طويلة وراء جدار عالي من الحماية الإدارية (لم يحفزها على تطوير إمكاناتها)، وبالتالي بقيت ضعيفة وهامشية وغير قادرة ولا مستعدة لمنافسة مثيلاتها في الدول المتقدمة، ففشلت في دخول الأسواق الخارجية، في حين غزت المستوردات الأجنبية أسواقها. وأدى ذلك إلى مزيد من العجز في موازين المدفوعات وزيادة مديونيتها للخارج.

الهوامش:

1. د. كنعان، علي، 2001- الإصلاح الاقتصادي في سورية، *ندوة سيما الاقتصادية الثالثة*، دار الرضا للنشر، دمشق ص177.
2. د. شحود، عزيز ود. زنبوعة، محمود، 1996 - *المشكلات الاقتصادية المعاصرة*- كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، ص19.
3. د.شحود، عزيز ود. زنبوعة، محمود، 1996- *المشكلات الاقتصادية المعاصرة*-، مرجع سابق ، ص 174، 187.
4. البلبل، علي، أحمد وآخرون، 2004- *التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر 1974-2002*، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي. ص9.
5. عبد المنعم، راضي،1996- *الاقتصاد* ، موسوعة مصر الحديثة، المجلد الثاني، القاهرة. ص171.
6. د.نعوش، صباح،2002 - *الديون العربية..هموم وقيود*- ملفات خاصة 2002 ، موقع الجزيرة نت. المعرفة، www.aljazeera.net
7. روبرت باول، 2000- *تخفيف أعباء الديون عن البلدان الفقيرة*، مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، العدد الرابع، ديسمبر/ كانون الأول 2000.ص24
8. البنك المركزي المصري، 2007 - *مؤشرات إحصائية*، جدول الدين الخارجي المصري 1990-2006. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- جمهورية مصر العربية-مؤشرات إحصائية http://www.idsc.gov.eg
9. د.نعوش، صباح،2002- بحث بعنوان- *الديون العربية..هموم وقيود*- مرجع سابق. ص5. www.aljazeera.net
10. د. نصار، هبة أهمد، 1992 - *بعض الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر* -مؤتمر قسم الاقتصاد حول الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- قسم الاقتصاد- جامعة القاهرة دار المستقبل العربي، القاهرة ص103.
11. حسب إحصاءات البنك الدولي لعام 2007،

World Development Indicators database, April 2007, Egypt, Arab Rep. Data Profile P251.

12. صندوق، عفيف عبد الكريم، 2005- - *دور السياسة المالية العامة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي- دراسة حالة الجمهورية العربية السورية*- رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص79.
13. البنك المركزي المصري، 2007 - *مؤشرات إحصائية*، ، جدول نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات السلعية والخدمية خلال الأعوام 1990-2005، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- جمهورية مصر العربية-مؤشرات إحصائية http://www.idsc.gov.eg
14. صندوق، عفيف عبد الكريم، 2005- مرجع سابق، ص42.
15. المرجع السابق نفسه ص43.
16. أداء ومصادر النمو مرجع سابق ص.22
17. المرجع السابق ص14

18. البلبل، علي، أحمد وآخرون، 2004– *التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر 1974*مرجع سابق ص 12.

19. حجازي، حسين 2001 – *الاقتصاد المصري من التثبيت إلى النمو*،كتاب سوق العمل في مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ص135–136.

20. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، *الفصل الثاني*، جدول رقم 4، ص5.

21. د.الحمش، منير، 2003–الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة– دار الرضا للنشر، دمشق، ص 175.

22. د. نصار، هبة أحمد، مرجع سابق.ص119–120.

23. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003. *الفصل الثاني*، جدول رقم 3، ص3.

24. WORLD BANK. 2005 "MACROECONOMIC POLICY AND PERFORMANCE OF EGYPT" ص 22مرجع سابق،

25. البنك المركزي المصري، 2007 – *مؤشرات إحصائية*، جدول معدلات التضخم خلال الأعوام 1990–2005. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار– جمهورية مصر العربية–مؤشرات إحصائية http://www.idsc.gov.eg

26. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001. *ملحق 3/7* (العجز أو الفائض في الموازنات الحكومية 1995–2000)،ص327.

27. جميع أرقام ميزان المدفوعات مأخوذة من دراسة للبنك الدولي حول الاقتصاد المصري بعنوان"
WORLD BANK. 2005 "MACROECONOMIC POLICY AND PERFORMANCE OF EGYPT"

28. وزارة التجارة المصرية، إحصاءات 2002، *جدول حول انجازات برنامج التخصيص في مصر حتى الربع الثاني من عام 2002. القاهرة.*

Ministry of Public Enterprise, (2002), *Privatization Program Performance from the Start until June 2002*, (Cairo:MPE).

29. البلبل، علي، أحمد وآخرون، 2004– *التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر 1974–2002* مرجع سابق.ص23.

30. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005. *الفصل الثاني*، جدول رقم 3، ص5

31. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، *جدول معدل البطالة للسنوات 1991–2005*. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار– جمهورية مصر العربية–مؤشرات إحصائية http://www.idsc.gov.eg

32. WORLD BANK. 2005 "MACROECONOMIC POLICY AND PERFORMANCE OF EGYPT" ص 13مرجع سابق،

33. حسب إحصاءات البنك الدولي لعام 2007، مرجع سابق.

34. صندوق النقد الدولي، 2003– دراسة بعنوان *أداء ومصادر النمو: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري*. ص33.

35. صندوق، عفيف عبد الكريم، 2005–، مرجع سابق،ص79.

36. حسب إحصاءات البنك الدولي لعام 2006.

37. د. النيال،عبد القادر، – 23 أكتوبر_2004 بحث نشر على الانترنيت بعنوان – *منطلقات العولمة أهدافها وآلياتها، آثارها الاقتصادية والاجتماعية*– ص8. عنوان الموقع **kobayat.org**/data/documents/arab_awlamat

38. أ، طيب، داودي، – *الإصلاح الهيكلي: محاولات الإصلاح الاقتصادي المتبع منذ* 1988– الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر. جامعة بسكرة، الجزائر ص2.

39. د. زكي، رمزي، 1999– *المحنة الأسيوية– قصة صعود وهبوط دول المعجزات الأسيوية*– معهد التخطيط القومي في القاهرة، القاهرة، ص81–82.

المراجع:

1. البنك الدولي إحصاءات الأعوام 2006. 2007.
2. البنك الدولي دراسة حول الاقتصاد المصري بعنوان"

WORLD BANK. 2005 "MACROECONOMIC POLICY AND PERFORMANCE OF EGYPT"

3. البنك المركزي المصري، 2007 – *مؤشرات إحصائية*، جدول نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات السلعية والخدمية خلال الأعوام 1990–2005.
4. البلبل، علي، أحمد وآخرون، 2004– *التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر 1974–2002*، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
5. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعوام 2001,2003,2005.
6. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، *جدول معدل البطالة للسنوات 1991–2005*. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار– جمهورية مصر العربية–مؤشرات إحصائية http://www.idsc.gov.eg
7. حجازي، حسين 2001 – *الاقتصاد المصري من التثبيت إلى النمو*،كتاب سوق العمل في مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.
8. د.الحمش، منير، 2003–الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة– دار الرضا للنشر، دمشق.
9. روبرت باول، 2000– *تخفيف أعباء الديون عن البلدان الفقيرة*، مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، العدد الرابع، ديسمبر/ كانون الأول 2000.
10. د. زكي، رمزي، 1999– *المحنة الأسيوية– قصة صعود وهبوط دول المعجزات الأسيوية*– معهد التخطيط القومي في القاهرة، القاهرة.
11. د. شحود، عزيز ود. زنبوعة، محمود، 1996 – *المشكلات الاقتصادية المعاصرة*– كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية.
12. صندوق النقد الدولي– دراسة بعنوان *أداء ومصادر النمو: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري" 2003.*
13. صندوق، عفيف عبد الكريم، 2005– – *دور السياسة المالية العامة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي– دراسة حالة الجمهورية العربية السورية*– رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

14. أ، طيب، داودي، – *الإصلاح الهيكلي: محاولات الإصلاح الاقتصادي المتبع منذ* 1988– الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر. جامعة بسكرة، الجزائر.
15. عبد المنعم، راضي،1996– *الاقتصاد* ، موسوعة مصر الحديثة، المجلد الثاني، القاهرة.
16. د. كنعان، علي، 2001– الإصلاح الاقتصادي في سورية، *ندوة سيما الاقتصادية الثالثة*، دار الرضا للنشر، دمشق.
17. د. نصار، هبة أهمد، 1992 – *بعض الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر* –مؤتمر قسم الاقتصاد حول الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– قسم الاقتصاد– جامعة القاهرة دار المستقبل العربي، القاهرة.
18. د.نعوش، صباح،2002 – *الديون العربية..هموم وقيود*– ملفات خاصة 2002 ، موقع الجزيرة نت. المعرفة، www.aljazeera.net
19. د. النيال،عبد القادر، – 23 أكتوبر_2004 بحث نشر على الانترنيت بعنوان – *منطلقات العولمة أهدافها وآلياتها، آثارها الاقتصادية والاجتماعية*– ص8. عنوان الموقع **kobayat.org**/data/documents/arab_awlamat
20. وزارة التجارة المصرية، إحصاءات 2002، *جدول حول انجازات برنامج التخصيص في مصر حتى الربع الثاني من عام 2002. القاهرة.*